

Distr.: General
2 December 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الثالثة والعشرين الاستثنائية للجمعية العامة، المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الحزب الراديكالي عبر الوطني (Transnational Radical Party)، منظمة غير حكومية لها مركز استشاري مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الجاري توزيعه طبقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2011/1



بيان*

١ - تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى واحد من أوسع الانتهاكات المنهجية انتشاراً فيما يتعلق بحقوق الإنسان العامة وبالكرامة الشخصية، الذي يُرتكب ضد ملايين النساء والفتيات في أنحاء العالم، حيث يسيء إليهن بدنياً ونفسياً ويدمر حياتهن على نحو يتعدى إلغاؤه. كما إنه إهانة لكرامة الإنسان وانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية، وهو معروف بهذا الوصف على نحو متزايد لدى الأطفال والنساء والرجال حول العالم. كما أن تطور الإرادة السياسية على أعلى المستويات التي شجعتها الإجراءات الإيجابية المتخذة على صعيد القواعد الشعبية هو أحد الإنجازات بالغة الأهمية في العقد الماضي لمحاربة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وقام حزبنا بالتعاون مع حركة لا سلام دون عدالة واللجنة الأفريقية الدولية المعنية بالممارسات التقليدية والشبكة الأوروبية لمنع الممارسات التقليدية الضارة والقضاء عليها وحركة لا بالابرا (La Palabra)، بالمشاركة في حملة دولية لكي تفرض الأمم المتحدة حظراً في أنحاء العالم على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. ويغتنم جميع الشركاء هذه الفرصة لتقديم الشكر والتهنئة إلى الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة لتدعيمهم هذه الحملة، وإلى القادة في العواصم الأفريقية وحول العالم للتعبير عن التزامهم وإرادتهم السياسية، وإلى آلاف النساء والرجال من جميع مسارات الحياة الذين دعموا هذه الحملة.

٢ - إن رؤية حزبنا وشركائنا في أفريقيا وشبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وأماكن أخرى لا تزال مبتلاة بهذه الممارسة الضارة هي عالم يؤمن بأنه لم يعد لهذه الآفة مكان إلا في كتب التاريخ.

٣ - وهذا هو السبب في أهمية صدور قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن يعترف بصورة نهائية بأن تشويه العضو التناسلي للأنثى انتهاك لحقوق الإنسان، ويقر بخطورته وتأثيره على حياة ملايين البشر، ويظهر التزاماً واضحاً وإرادة سياسية على أعلى المستوى بحظر تلك الممارسة. كما يعزز أهمية الإعلانات السابقة للأمم المتحدة التي تحمي حقوق المرأة والطفل ويعكس الخطوات الهامة المتخذة بالفعل على المستوى الإقليمي. وقد عبر الاتحاد الأفريقي، على سبيل المثال، عن التزامه بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، حيث يطلب من الدول الأعضاء أن تعتمد جميع التدابير السياسية والتشريعية اللازمة للقضاء تماماً على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وعلاوة على ذلك، يشجع سرعة التصديق

* صدر بدون تحرير رسمي.

على الاتفاقيات الدولية والإقليمية وتنفيذها، ومن بينها بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو) الذي يقر بأن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية.

٤ - إن اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة إجراءً في هذا الشأن يضاعف من إدانة المجتمع الدولي لهذا الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، مع ما يترتب عليه من آثار هامة في أنحاء العالم. كما يسهم كثيراً في حدوث تغيير عالمي في إدراك أن تشويه العضو التناسلي للأنثى هو انتهاك واضح لحقوق الإنسان ضد ملايين النساء حول العالم، بدلاً من التذرع بأنه مجرد مسألة ثقافية أو دينية أو متعلقة بالصحة العامة. وجميع هذه الأوصاف التي كانت فعلياً عبارات ملطفة لحماية صانعي القرار من ضرورة اتخاذ الإجراء اللازم، كانت لغو شائع في الماضي. ومن شأن قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يساعد على إيجاد بيئة سياسية واجتماعية تتحدى المواقف والسلوكيات بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وتيسر القضاء على تلك الممارسة. ويستطيع ذلك القرار أن يحقق ذلك بتعريف هذه الممارسة كشكل من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال والنساء والمساعدة في تحويل مسار الحديث في هذا الشأن والاستجابة المطلوبة طبقاً لذلك.

٥ - ويساعد قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة أيضاً في تعزيز استحداث بيئة قانونية تستطيع دعم وقيادة الالتزام السياسي والاجتماعي لإنهاء تلك الممارسة من خلال الإعلان بوضوح عن أنه لا تشويه للأعضاء التناسلية للأنثى يعني لا تشويه لها، بمساندة قوة القانون بالكامل. ومن خلال تقديم تنبيهات وتوصيات بشأن العناصر اللازمة لتشريع وطني فعال، يستطيع أن يساعد مثل هذا القرار على اعتماد قانون وطني لحظر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى يتضمن فرض جزاءات على الذين يواصلون هذه الممارسة، كدليل واضح وملمس لا رجعة فيه على التزام الحكومة بالقضاء عليها. كما يسهم قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في تدعيم القوانين التي تحظر حالياً هذه الممارسة من خلال تعزيز شرعيتها وتقديم حافز جديد لتلك البلدان التي لا توجد حالياً مثل هذه القوانين في سجلاتها. ويساعد مثل هذا القرار على تمهيد الطريق نحو إصدار تشريعات بالغة الفاعلية في البلدان التي تُرتكب فيها هذه الممارسة، وذلك من خلال معايير وتوصيات تشمل تيسير تبادل المعلومات عن أفضل السبل للقضاء عليها. كما يشجع على تخصيص موارد كافية للتنفيذ الفعال للقوانين وخطط العمل الرامية إلى القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، وهو أمر هام كيان سياسي عن أهمية تلك المسألة ووسيلة عملية لإنجاز القضاء على تلك الممارسة. ويقدم القرار أيضاً حافزاً للمانحين سواء من الدول أو القطاع الخاص لإدراج القضاء على تلك الممارسة في

برامجهم ومنحه الأولوية، مما يتيح لهم تقديم دعم حيوي لأولئك الذين يواصلون العمل من أجل إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى بخسارة مالية غالباً.

٦ - والأهم كثيراً، أن صدور حظر من الجمعية للأمم المتحدة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى يعزز جهود آلاف الناشطين الذين يعملون على الأصعدة الوطنية والإقليمية ليشهدوا إيداع هذه الممارسة في كتب التاريخ. كما أنه يحتفي بأولئك الذين كانت لديهم الشجاعة الكافية للإعلان عن مناهضة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى عندما كان ذلك من المحرمات التي لا يجوز الحديث عنها، ويشجع الذين يواصلون العمل في مثل هذه البيئات وهم يواجهون مخاطر شخصية كبيرة. كما أنه يشجع الشرعية ويوفرها لأولئك الذين يعملون من أجل سنّ تشريع يحظر هذه الممارسة والامتنال لذلك القانون. ومن خلال تشجيع القوانين القائمة بالفعل والاحتفاء بها، يساعد قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في إضفاء الشرعية على أولئك الأشخاص الذين يقودون حملات من أجل سنّ تشريع في تلك الدول التي ليس لديها بعد قانون في هذا الشأن، ويدعم كفاحهم من خلال إظهار وقوف المجتمع الدولي بحزم إلى جانبهم. كما أنه يعترف بشجاعة النساء والفتيات اللاتي قلن لا لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ويساعد على منح الثقة لأولئك الذين يريدون أن يقولوا لا، لكنهم لا يجدون الدعم للقيام بذلك.

٧ - وهذا في نهاية المطاف صُلب المسألة: إن تأثير قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة لا يكمن في قاعات المباني في نيويورك أو جنيف، لكن في حياة الناس العاديين، وكثير منهم لن يزور مطلقاً تلك المباني، لكنهم يتطلعون إلى أن تساعد الأمم المتحدة ودولها الأعضاء ووكالاتها على أن يجعلوا عالمهم أفضل مكان. إن الحاجة الملحة للمساعدة على إذكاء الوعي ودعم الضحايا وحماية النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للخطر، من خلال إشراك جميع القطاعات وكافة مستويات المجتمع، ستحظى بدعم كبير عندما يتكلم المجتمع الدولي ككل ويتخذ موقفاً مشتركاً لا لبس فيه.